الانتقادات التي وجهت لمنهج الإمام ابن حبان وصحيحه ومناقشتها

ماجد محمد عبده الدلالعه*

ملخص البحث

يتناول هذا البحث دراسة الانتقادات التي وجهت لمنهج ابن حبان في الجرح والتعديل في صحيحه، حيث قام الباحث بتجليتها وتوضيحا وبيان أصل نشأتها، مبينا أراء الأئمة أمثال ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) وابن عبد الهادي (ت٧٤٤هـ) والذهبي (ت٧٤٨هـ) وابن حجر (ت٨٥٢هـ) والسخاوي (٩٠٢هـ)، ثم يقوم الباحث بمناقشة آرائهم وبيان مدى بعدها أو قربها من منهج ابن حبان في الجرح والتعديل، ثم يتعرض الباحث إلى أراء المعاصرين بِدأً بالشيخ اليماني ثم الشيخ الألباني وغيرهما، ثمّ يعرض الباحث أهم النتائج التي توصل إليها.

Abstract: This paper examines the study of criticisms of Ibn Habban's method of the wound and modification in his book: (Ṣaḥīḥ), where the researcher manifested and clarified it and stated about its origin, indicating the views of imams such as Ibn al-Salah (d 643 H.), Ibn Abdul Hādī (d 744 H.) al-Zahabī

* أستاذ في قسم الدراسات الإسلامية/عمادة السنة التحضيرية والدراسات المساندة، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل/الدمام/ المملكة العربية السعودية. البريد الإلكتروني:
majeddalalah@yahoo.com /mmabdoh@uod.edu.sa

(d 748 H.) and Ibn Hajar (d 852 H.) and al-Sakhāwī (902 H.), then the researcher discussed their views and explained how far or near the approach of Ibn Habban in the wound and modification, then the researcher discussed their views and explained that how far or near they are from the approach of Ibn Habban in the wound and modification, then the researcher was exposed to the views of contemporaries, starting with Sheikh Yamani and then Sheikh Albani and others, then the researcher studied the views of contemporaries, starting with Sheikh Yamani and then Sheikh Albani and the others, and then the researcher presented the most important findings.

مشكلة البحث:

١. إنّ المشكلة الرئيسة في هذا البحث وصف ابن حبان بالتساهل في توثيق الرواة، وردّ الأحاديث التي صححها، بحجة أنّ فيه راوياً لم يوثقه إلاّ ابن حبان، على زعم أنّه خالف جمهور المحدثين.

٢. عدم فهم منهجه في الجرح والتعديل في المسائل المتعلقة بعلم الرواية في كتابه الصحيح حتى عند بعض طلبة العلم المتخصصين.

٣. ردّ بعض قواعده في الجرح والتعديل في المسائل المتعلقة بعلم الرواية والدراية، وترجيح قواعد غيره من جمهور المحدثين، دون دليل.

٤. التفريق بين منهجه ومنهج جمهور المحدثين عند بعض العلماء، وكأنّه أتى بما لم يأت به جمهور المحدثين، وبيان مدى التزامه بمنهجهم.

منهجية البحث

تتبعت في هذا البحث منهجين مهمين:

المنهج التاريخي "الاسترادي"

طبقت هذا المنهج في فهم مصطلحات الحديث التي تنازع فيها الأئمة معه وكذلك اتبعته في تحقيق الأقوال حول الخلاف بينه وبين الجمهور في مسائل الحديث.

المنهج النقدي التحليلي

استخدمته في مناقشة الأقوال والقواعد التي قالها ابن حبان والجمهور في موضوعات الجرح والتعديل، ومناقشة مدى صحة دعوى المخالف واتهام ابن حبان بمنهجه ومخلفته للجمهور في الصحيح ودرجته وغيره كذلك.

الدراسات السابقة:

من خلال تتبعي للدراسات السابقة لموضوع "**الانتقادات التي وجهت لمنهج الإمام ابن حبان وصحيحه ومناقشتها**"، والاطلاع على ما كُتب عنه من الكتب والرسائل الجامعية، واستفساري عن الكتب التي كتبت عنه، وتتبعي لم أجد بحثاً تخصصياً باسم (الانتقادات..) في –حدود علم–

غير أنّي وجدت بعض الكتب والبحوث التي أشارت إشارات يسيرة إلى منهج ابن حبان بشكل عام، ومنها: رسالة "ماجستير" لعداب الحمش ناقشها في جامعة أم القرى في مكة المكرمة، بعنوان: (منهج ابن حبان في الجرح والتعديل) تطرق فيها إلى منهجه في بعض كتبه كالثقات، وتناول منهجه بشكل عام، ولم يتعرض بشكل دقيق إلى المسائل التي تعرضت لها في هذا البحث، خصوصاً أنّ رسالته كانت عامة عن منهج ابن حبان.
وكتاب ابن حبان (الصحيح) مخرجاً للشيخ شعيب الأرنؤوط لكنه لم يتعرض لمنهجة، و(**كتاب مشكل الحديث في صحيح ابن حبان**) هذه رسالة علمية مقدمة من الطالب إبراهيم العسعس في الجامعة الأردنية، ذكر الباحث عدّة أمور عن ابن حبان وعن صحيحه، وتعرض بشكل مختصر لمنهجه وشروطه في الصحيح، ولكن لم يكن غرضه دراسة منهج ابن حبان في الجرح والتعديل في صحيحه، وإنّما غرضه بيان منهجه في مُشكل الحديث في صحيحه، الذي هو من علوم دراية الحديث.

وبحث بعنوان (**دفاع عن ابن حبان في دعوى نفيه وجود حديث عزيز**) كتبه الشريف حاتم بن عارف العوني، يدافع فيه الكاتب عن اتهامه بأنّه نفى في مقدمة صحيحه وجود أخبار من طريقين يعني وجود الحديث العزيز، ويحاول الكاتب تفسير كلامه بمعنيين، ثم يخلص إلى أنّه لا يعني بكلامه أنّه ينفي وجود الحديث العزيز، ويؤيّد ما توصل إليه بأدلة من

كلامه وكلام غيره من العلماء، ويوضِّح رأيه بالرسوم التوضيحية للروايات، هذا البحث جيد، ولكنّه في جزئية بسيطة، ولم يكن شاملا لمنهج ابن حبان في الجرح والتعديل، والأمر الخطير في هذا البحث هو أنّ الكاتب اتهم ابن حبان بنفي وجود المتواتر من الحديث، وهذه تهمة خطيرة سأناقشها لاحقاً.

وبعضها أشارت إلى منهجه في الجرح والتعديل في كتابه الثقات، ولكن جميعها لا تصل إلى ما تهدف إليه هذه الدراسة من توضيح الانتقادات التي وجهت له ولمنهجه، ومعالجتها وتوجيهها.

مقدمة

إن مسألة التصحيح والتضعيف مسألة اجتهادية قائمة على القواعد والأدلة التي يؤيد كلّ فريق بها رأيه الذي توصل إليه، مع وجود الضوابط التي رسمها أئمة هذا الفنّ لذلك، ولذا سيبقى هذا الأمر قائما لحِكم أرادها الله تعالى من باب التوسعة على الأمّة، ولكي تبقى حركة هذا العلم دائرةً، وليكون

هذا العلم رحمةً للناس كما قال ابن قدامة الحنبلي في العقائد: "اختلاف الأئمة رحمة، واتفاقهم حجة".[١]

ولا أعني بكلامي هذا أنّ كلّ اختلاف بين العلماء مقبول، مهما كان، وفي أي أمر كان، ومن أي كان، فللأمر ضوابط وقواعد بيّنها العلماء، يجب الالتزام بها والسير عليها واتباعها، حتى يقبل من المجتهدين ما اختلفوا فيه.

يتناول هذا البحث دراسة جميع الانتقادات التي وجهت لمنهج ابن حبان في الجرح والتعديل في صحيحه وفي غيره، حيث أقوم بتجليتها وتوضيحا وبيان أصل نشأتها، مبينا أراء الأئمة أمثال ابن الصلاح وابن عبد الهادي والذهبي وابن حجر والسخاوي وغيرهم، ثم أقوم بمناقشة آرائهم وبيان بعدها وقربها من منهج ابن حبان في الجرح والتعديل، وكذلك قربها وبعدها من رأي غالبية علماء الجرح والتعديل وما جرى عليه العمل عندهم، ثم أتعرض إلى أراء العلماء المعاصرين بِدأً بالشيخ المعلمي اليماني ثم الشيخ الألباني وغيرهما.

---

[١] المناوي، عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، تعليقات يسيره: لماجد الحموي. المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ. ج١، ص٢٠٩.

وأما منهجي في هذا البحث فهو يقوم على تتبع آراء العلماء المتقدمين والمتآخرين والمعاصرين في نقدهم لابن حبان، ومن ثم بيان آراء ابن حبان في المسائل التي انتقد فيها وموازنة رأيه برأيهم، وذلك من خلال نقل أقوال أئمة هذا الشأن، ومن ثم بيان قرب منهج ابن حبان من منهجهم أو بعده عنهم، فإذا اتفق ابن حبان مع أئمة هذا الشأن، فهذا هو ما أبتغيه وإن خالفهم، فسأرى أسباب المخالفة لهم، وأناقش كلّ هذه الآراء وأبينها وأرجح ما أراه مناسبا منها في ضوء المنهج العلمي.

وفي هذا البحث لم أقصد مخالفة من انتقد منهج ابن حبان وردّ توثيقه، أو الانتصار لابن حبان، أو انتقاص قدر من انتقدوه، ولكني ناشدُ حقٍّ كما عهدي بغيري، ولكنّ الحق أحق أن يتبع، فإذا خالف ابن حبان الأئمة في مسائل فأبينها وأرى الصواب فيها؛ لأنك في هذه الأيام تسمع ذكر ابن حبان بغير ما يستحق، وكذلك تسمع الانتقاص منه ومن منهجه في صحيحه، وكأنه أتى بما لم يأت به من سبقه من الأئمة في هذا العلم، ولذلك ارتأيت بيان الحقّ فيه وفي منهجه في صحيحه، وأحاول أن أعيد الاعتبار لصحيحه الذي يحاول بعض العلماء أن لا يجعل لتصحيحه قيمةً أو وزناً، وحجتهم في ذلك هو التساهل، فكلّما يعنّ للبعض أن يتهم ابن حبان فأول تهمة جاهزة له هي التساهل في التعديل، مع أنّ كثيراً من

العلماء حتى المتأخرين قد اتهم ابن حبان بأنّه من المتشددين التجريح، فكيف يستقيم التساهل مع التشدد، فهل ابن حبان متناقض مع نفسه؟ أم أنّ من اتهمه بكلتا التهمتين لم يدرس منهجه دراسة كافية؟ أو أنّ الأمر غير ذلك؟ هذا ما سأجيب عنه.

وقد قسمت هذا البحث إلى ملخص، ومقدمة وثلاثة مباحث رئيسة وخاتمة:

المقدمة: في أهمية الموضوع وطريقتي في البحث.

المبحث الأول: آراء الأئمة المتقدمين في نقد ابن حبان وصحيحه.

المبحث الثاني: آراء علماء الحديث المعاصرين في منهج ابن حبان ونقاشهم.

الخاتمة: أهم النتائج التي توصلت.

المبحث الأول: آراء الأئمة المتقدمين في نقد ابن حبان وصحيحه.

لم أظفر في حدود علمي بمن انتقد ابنَ حبان ممن عاصره من المتقدمين، والذين ظفرت بمن انتقدوه هم من المتأخرين، أمثال ابن الصلاح والذهبي وابن حجر والسيوطي وغيرهم، ثم قَّلدهم واعتمد على أقوالهم بعض من اشتغل بعلم الحديث من المعاصرين أمثال المعلمي اليماني والألباني وشعيب الأرنؤوط وغيرهم.

والأمر المهم في هذا المبحث، هو بيان حقيقة تلك الانتقادات، والتثبت من أنّ الذهبي وابن حجر وغيرهما انتقدوا منهج ابن حبان، واتهموه بتوثيق المجاهيل، ولم يقبلوا توثيقه للرجال في كتابه "الثقات" وحكمه على الأحاديث في صحيحه؟ أم أنّهم اعتمدوا أحكامه في كتبهم المشهورة كالذهبي في "الكاشف"، وابن حجر في "التقريب"؟ أم أنّ العلماء المحققين من المعاصرين أثبتوا وبالأدلة من كتب الأئمة النقاد لابن حبان أنهم اعتمدوا توثيقه، واستأنسوا به، وقدَّموه على غيره إن وجد، وإن لم يوجد إلاّ رأي ابن حبان تمسكوا به؟ هذا ما أحاول الإجابة عنه في هذا المبحث والذي يليه.

ثبت عندي من خلال النظر والاطلاع أنّ جميع من تكلموا عن ابن حبان وعن منهجه أجمعوا على أنّ ابن حبان قد وفّى بالقواعد والشروط التي ذكرها في مقدمة صحيحه، وطبَّقها وسار عليها، إلاّ ما لا يخلو منه البشر من الخطأ والوهم. وأنّ شروط ابن حبان موافقة لشروط الأئمة في غالبها. وأن كثيرا من الأئمة مع ابن حبان في توثيق المجاهيل وتوثيق المسكوت عنهم عملياً، وأنّ سكوتهم تعديل وتوثيق.

وكذلك وُصف بالتساهل في التوثيق، خاصة توثيق المجاهيل، نرى الذهبي وابن حجر لا يعتبران توثيقه إذا انفرد، وفي الوقت نفسه نراهما يصفان ابن حبان بالتشديد في مواضع أخرى، فما هذا الاختلاف؟ لذا سأجيب على هذا التساؤل لا حقا، وهناك تساؤل آخر هو هل اعتمد العلماء توثيق ابن حبان أم لا؟ فللإجابة على هذه الأسئلة وغيرها أعرض آراء من انتقدوه، ثم أناقشهم وأبين الراجح في ذلك.

المطلب الأول: الإمام ابن الصلاح

وصف ابن الصلاح الحاكم بأنه واسع الخطو في شرط الصحيح، ومتساهل في القضاء به، قال: "ويقاربه في حكمه صحيح أبي حاتم ابن حبان"، ونظمه العراقي في ألفيته فقال: "والبستي يداني الحاكم"، فشرحه السخاوي فقال: "(يداني) أي يقارب (الحاكم) في التساهل، وذلك يقتضي النظر في أحاديثه أيضاً؛ لأنّه غير متقيد بالمعدلين، بل ربما يخرج للمجهولين، لا سيما ومذهبه إدراج الحسن في الصحيح، مع أن شيخنا قد نازع في نسبته إلى التساهل إلاّ من هذه الحيثية". [١]

[١] السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ، ج١، ص ٢٨.

ثم يضيف السخاوي قائلا: "وعبارته إن كانت باعتبار وجدان الحسن في كتابه فهي مشاححة في الاصطلاح، لأنّه يسمّيه صحيحاً، وإن كانت باعتبار خفة شروطه فإنه يخرج في الصحيح ما كان رواية ثقة غير مدلس سمع ممن فوقه، وسمع منه الآخذ عنه، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع، وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل، وكان كلّ من شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأت بحديث منكر، فهو عنده ثقة، وفي كتاب الثقات له كثير ممن هذه حاله، ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم من الثقات من لم يعرف اصطلاحه، ولا اعتراض عليه، فإنّه لا يشاحح في ذلك".[١]

وقال بعض الأئمة بأنّه أفضل وأعلى مرتبة من مستدرك الحاكم، يقول ابن كثير: "وكتبٌ أخرى التزم أصحابها صحتها كابن خزيمة وابن حبان، وهما خير من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيداً ومتوناً".

فابن كثير يبيّن هنا أنّ صحيح ابن حبان أفضل من مستدرك الحاكم لأنّه أنظف أسانيداً ومتونا، ويؤكد هذه المقولة العراقي فيقول: "أما صحيح ابن حبان فمن عرف شرطه واعتبر كلامه عرفَ سموّه على كتاب الحاكم". [٢]

---

[١] المرجع السابق، ج١، ص٢٨.

[٢] العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح، تحقيق: عبدالرحمن محمد عثمان، دار الفكر، بيروت، ط١، ج١، ص٢٩-٣٠. انظر تعليق الحافظ العراقي في الحاشية.

وحاول الشيخ أحمد شاكر أن يوفق بين الأقوال في بيان مرتبة صحيح ابن خزيمة وابن حبان ومستدرك الحاكم فقال: "ورتب علماء هذا الفنّ ونقّاده هذه الكتب الثلاثة، التي التزم مؤلفوها رواية الصحيح من الحديث وحده، أعني الصحيح المجرّد، بعد الصحيحين: البخاري ومسلم، على الترتيب الآتي: صحيح ابن خزيمة، صحيح ابن حبان، فالمستدرك للحاكم، ترجيحاً منهم لكلّ كتاب على ما بعده، في التزام الصحيح المجرد، وإن كان وافق هذا مصادفة –أقول قدراً– ترتيبهم الزمني، من غير قصد منهم إليه"، ثم ذكر أقوال العلماء بعد ذلك في هذه المسألة. [١]

وأما تعليل السخاوي عند شرحه تساهلَه بعدم تقيُّده بالمعدلين، وإخراجه للمجهولين أيضا، فهذا التعليل غير مقبول، وإنما هو تجنّ على ابن حبان؛ لأنّ المعروف عند ابن الصلاح والسخاوي وغيره أنّه من المتشددين، فلا يستقيم هذا الوصف، خصوصا في كتابه الصحيح، وأمّا إخراجه للمجهولين فهم على منهجه وشرطه ورأيه ليسوا كذلك إلاّ ما ندر.

وهذا ما يؤكده السخاوي في نهاية كلامه حيث قال: "إنّ الرواة الذين أخرج لهم ابن حبان في صحيحه، ووثَّقهم في كتابه الثقات، هم ثقات

---

١ أحمد محمد شاكر، تحقيق: صحيح ابن حبان، بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي، بدون تاريخ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ج١، ص١١.

وأحاديثهم صحيحة عنده، ومن لم يعرف شرطه واصطلاحه اعترض عليه، ولذا فإن ابن حبان لا يجوز الاعتراض عليه لأنه لا يشاحح في اصطلاحه".

ثم قال السخاوي: "قلت: ويتأيّد بقول الحازمي: ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم، وكذا قال العماد ابن كثير: قد التزم ابن خزيمة، وابن حبان الصحة، وهما خير من المستدرك بكثير، وأنظف أسانيدَ ومتوناً، وعلى كل حال فلابد من النظر للتمييز".[١]

أقول: نعم قول الحازمي وقول ابن كثير أرشد من قول ابن الصلاح، لأنّ صحيح ابن حبان لا يقارن بمستدرك الحاكم، بل بغيره من كتب الصحاح كصحيح البخاري ومسلم وابن خزيمة؛ لأنّه كما قال ابن كثير: "قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، فماذا يعني ابن الصلاح بقوله: "التزما الصحة"، أي على الأقل التزم الصحة ولو في أدنى مراتبها، وهذا الذي ينبغي أن يقال عن منهج ابن حبان بأنه التزم الصحة.

وهذا موافق أيضا لآخر كلام السخاوي الذي بين أنّ لابن حبان اصطلاحا خاصا لا يشاحح فيه، لأنّه إمام مجتهد له قواعده ومنهجه، وقد ذكر

---

[١] السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، ج١، ص٢٩.

الشيخ شعيب بوضوح ومن خلال تحقيقه لصحيح ابن حبان بأنّه وافق الجمهور في تسعين بالمائة مما صححه من أحاديث. [١]

المطلب الثاني: الإمام ابن عبد الهادي

يقول ابن عبد الهادي في نقده لمنهج ابن حبان: "وقد علم أنّ ابن حبان ذكر في هذا الكتاب الذي جمعه في الثقات عدداً كبيراً وخلقاً عظيماً من المجهولين الذين لا يعرف هو ولا غيره أحوالهم، وقد صرّح ابن حبان بذلك في غير موضع من هذا الكتاب، فقال: سهل يروي عن شداد بن الهاد، روى عنه أبو يعقوب ولست أعرفه، ولا أدري من أبوه، هكذا ذكر هذا الرجل في كتاب الثقات، ونص على أنّه لا يعرفه".[٢]

أقول: كلام ابن عبد الهادي هذا يوحي بأنّ ابن حبان ذكر المئات من هذا النوع من المجهولين، وليس الأمر كذلك، وإنما هم معدودون على أصابع اليد، ثم إنّه لم يذكر هذا النوع لتوثيقهم، وإنّما ذكرهم للمعرفة كما صرح بذلك..

---

[١] شعيب الأرنؤوط، تحقيق: الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان، المقدمة، ج١، ص٤٠.

[٢] ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد، الصارم المنكي في الردّ على السبكي، تحقيق: عقيل المقطري، تقديم: مقبل بن هادي الوادعي، ص١١٣. وانظر السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، ج١، ص٢٧-٣٠ .

ثم يضيف ابن عبد الهادي في نقده لمنهج ابن حبان فيقول: "فلو كان توثيق ابن حبان لهارون مقبولاً لم يكن في ذلك ما يقتضي صحة خبره المذكور، فكيف وطريقة ابن حبان في هذا قد عرف ضعفها مع أنّه قد ذكر في كتاب الثقات خلقاً كثيراً، ثمّ أعاد ذكرهم في المجروحين وبين ضعفهم، وذلك من تناقضه وغفلته، أو من تغير اجتهاده، وذكر ابن الصلاح عنه أنّه غلط الغلط الفاحش في تصرفه". [١]

قلت: إنه قد يكون غيّر اجتهاده، وهذا مألوف في كلّ العلوم ولا ضير، فالرجوع إلى الحقّ فضيلة. وأمّا اتهامه ابن حبان بالتناقض والغفلة فهو غير مقبول إطلاقاً، فلو وصفه بالتناقض لكان الأمر أهون، ولا أدري ما الغفلة التي يقصدها؟!

ولكن الصواب في مناقشة ابن عبد الهادي وغيره أنّ من ذكره ابن حبان في كتابه الثقات، وصرّح بعدم معرفته له، فليس مراده من ذلك تعديله، أو قبول روايته، بل قصده هو معرفة من كانت له رواية فحسب، والدليل على ذلك ما ذكره ابن حبان نفسه في كتاب "الثقات" في ترجمة الفزع قال: "شهد القادسية، يروي عن المقنع، وقيل: إن للمقنع صحبة، ولست

---

[١] ابن عبد الهادي، الصارم المنكي في الردّ على السبكي، ص١١٥.

أعرف فزعًا، ولا مقنعاً، ولا أعرف بلدهما، ولا أعرف لهما أباً، وإنّما ذكرتهما للمعرفة، لا للاعتماد على ما يرويانه".[1] فيجب على ناقديه أن يضعوا هذا النصّ منه نصب أعينهم عند نقده.

المطلب الثالث: الإمامان الذهبي وابن حجر.

هما أكثر من انتقدا ابن حبان من المتأخرين، ولكن متى انتقداه؟ وفي أيّ شيء؟ وهل قبلا منه توثيقه؟ وفي أيّ موضع؟ وهل قبلا جرحه للرجال، أم فصَّلا في الأمر؟

إنهما لم يوافقا ابن حبان في مسألة التجريح، ووافقاه في موضوع التعديل للرواة ضمن الشروط التي التزمها ابن حبان، ويأتي بيان ذلك، وأمّا الآن فأنقل عن الشيخ محمد عوامة ما كتبه من الجواب الكافي الوافي في مقدمة تحقيقه لكتاب الكاشف للإمام الذهبي، حيث يقول عن منهج الذهبي من توثيق ابن حبان:

"وأما موقف الذهبي ممن ينفرد ابن حبان بتوثيقه، فإنّه تارة يعبِّر عنه في حقّ الراوي فيقول: ثقة. وتارة: صدوق. وتارة: وثق. ويضع فوقها رمز:

---

[1] ابن حبان، محمد بن حبان، الثقات، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، وتركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ج٧، ص٣٦٩، ترجمة: ١٠٢٩٠.

(حب)، ولفت نظري أنّه قال في عبد الله بن مالك الهمداني: "شيخ"، ولعلها مرّة واحدة لم تتكرر، أمّا مرات قوله: "ثقة" فكثيرة، أحصيت منها تسعاً وستين مرة. وأمّا مرات قوله: "صدوق" فقليلة جدا، سبع مرات. وأما استعماله كلمة "وثق" فكثير جدا لا داعي لإحصائها. ولكن لا بدّ من التنبيه إلى أنّه قد يقول: "وثق" وفي الرجل توثيق من غير ابن حبان، مثل: صدقة بن المثنى النخعي، وثقه أبو داود وابن حبان. وعاصم العدوي: لم يحك المزي إلاّ توثيق النسائي وهو في ثقات ابن حبان. وعبّاد بن موسى التخلي وثقه ابن معين وأبو زرعة وصالح جزرة وابن حبّان، وعبّاد بن نسيب وثقه ابن معين وابن حبان، وهذا نادر. وقد يقتصر المزيّ على توثيق ابن حبان فيقول الذهبي: وثق، ويكون فيه توثيق من غير ابن حبان، كما حصل له في سليمان بن سنان، وهذا نادر أيضا".[١]

أقول: هذا تفصيل نادر عن موقف الإمام الذهبي من توثيق ابن حبان للرواة من حيث الجملة، ولقد أجاد محمد عوامة في تفصيله لهذه المسألة، فقد بيّن أنّ الذهبي له ثلاث حالات من توثيق ابن حبان: ثقة، صدوق، وثق.

---

[١] محمد عوامة، تحقيق: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لمحمد بن أحمد الذهبي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علوم القرآن، جدة، ١٩٩٢م، ج١، ص٣٠.

وليس هذا الموقف فحسب من الذهبي فقد ذهب إلى هذا المذهب ابن حجر أيضاً، حيث قال عنه محمد عوامة:

"وهذه الأنحاء الثلاثة التي وقفها الذهبي من توثيق ابن حبان: ثقة، صدوق، وثق، جاء مثلها من ابن حجر في "التقريب" فهو يقول: ثقة، صدوق، مقبول، وهذا اللفظ الأخير هو الأكثر الأغلب، وهو يعادل من كلام الذهبي: وثق، وهو أولى وأدق من "مقبول"؛ لأنّ للمقبول اصطلاحاً خاصاً عند ابن حجر: من لم يرو من الحديث إلاّ القليل، ولم يثبت فيه ما يترك من أجله، وتوبع، فإذا لم يتابع قال عنه: لين الحديث".[١]

قلت: هذه موازنة بين رأييّ الذهبي وابن حجر في قبولهم لمنهج وتوثيق ابن حبان من حيث الجملة، وهو تفصيل جيد قائم على الدراسة والتتبع، فكيف بمنهج ورواة ابن حبان في صحيحه، وهو أشدّ وأدق فيه.

ثم يتابع عوامة كلامه عن كتاب التقريب لابن حجر فيقول: "وقد أحصيت من وثقهم ابن حجر في التقريب وانفرد ابن حبان بتوثيقهم فبلغ عددهم واحدا وعشرين رجلا، ولا ريب عندي أنّ هناك آخرين سواهم، لكنّه قال عن رقم "٤٥٢٤": "مقبول"، وسبقه الذهبي إلى توثيق ثلاثة منهم،

---

[١] المرجع السابق، ج١، ص٣١.

وأرقامهم في "الكاشف": "١٥٠٧،٥٩٥١، ٦٣٤٨"، ومن قال فيهم: "صدوق" مجموعهم اثنان وخمسون رجلا، وثمة آخرون جزما، أمّا من قال عنهم: "مقبول" فكثيرون جدا، لا داعي إلى إحصائهم،[١] وقد قلبت وجوه النظر كثيرا لأتعرف على ضابط ينتظم في سلكه سبب توثيق –أو تصديق– هذين الإمامين لمن انفرد ابن حبان بتوثيقهم، فلم أقف على ما أطمئن إليه".[٢]

ثم يضيف الشيخ محمد عوامة فيقول: "واختلاف هذين الإمامين في الحكم على الرجل بل تباينهما في الحكم ـ من ثقة، إلى لين، ومن ثقة إلى مستور ـ لهو أدل دليل على عدم صحة اعتبارهما كثرة الرواة الثقات عن رجل، مع توثيق ابن حبان له سببا لتوثيقه. أما ما جاء في "كثرة رواية الثقات عن الشخص توقي حسن الظن فيه". كما قال السخاوي ـ ففيه: أنّ هذا أمر

[١] قلت: قد أحصيتهم في التقريب، فبلغوا أكثر من ألف وخمسمائة راو قال عنهم ابن حجر: مقبول، وقد اختلفت آراء بعض العلماء في مقصود ابن حجر من كلمة مقبول. وللتوسع في هذا الموضوع انظر كتاب الدكتور وليد العاني "منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها"، فقد فصّل وأجاد في عرض وتوضيح قول ابن حجر "مقبول" وتوصل إلى نتائج مهمة أتفق معه في جلها، وكذلك موقفه ورأيه من قبول رواية المستور، ولين الحديث وموقفه من قبول رواية هؤلاء الرواة واعتبار هذه الأوصاف أوصاف أقرب إلى التعديل منها إلى التجريح.

[٢] مقدمة تحقيق محمد عوامة، الكاشف، الذهبي، ج١، ص٣١. وانظر ص ٣٣، وانظر لزاما فتح القدير لابن الهمام، ج١، ص٦٧.

غير التوثيق والتصديق، كما هو واضح من العبارة نفسها، ومن سياقهما هناك، وفيه أيضا أنّ هذا حكم عام، فلا ينسحب على أحكام إمامين لا ندري ما موقفهما منه، قبلاه أو رداه، لا سيما أنّ في كتابيهما أمثلة تخالف ما فهم من كلامهما والله أعلم".[١]

أقول: إنّ الشيخ محمد عوامة هنا يحاول تفسير موقف الذهبي وابن حجر من توثيقهم للرواة الذين ذكرهم ابن حبان في ثقاته، ويحاول أن لا يجعل لعمل هذين الإمامين قاعدة مضطردة، فلم يكن من منهجهما أن يجعلا كثرة الرواة عن الراوي سبباً لتوثيق ابن حبان له، ومن ثم سبباً لقبولهما لذلك الراوي وترجيح روايته.

"وخلاصة هذا كلّه أنّ هذين الإمامين كثيراً ما يأخذان توثيق ابن حبان بالاعتبار والاعتماد، يضاف إليهما اعتماد أئمة آخرين عليه، منهم الزيلعي في "نصب الراية" فإنّه قال: عن حديث زينب السهمية عند ابن ماجه [٢]: "سنده جيد". من أجل أنّ ابن حبان ذكرها في ثقاته"[٣]، مع أنّ

---

[١] المرجع السابق، ج١، ص٣٢.

[٢] ابن ماجه، السنن، باب الوضوء من القبلة، ج١، ص١٦٨، حديث: ٥٠٣.

[٣] الزيلعي، نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، ج١، ص٧٣.

الدارقطني قال عن حديثها في سننه: "مجهولة لا تقوم بها حجة"[١]، وقال ابن حجر: "لا يعرف حالها"[٢]، ولم يرو عنها سوى اثنين: أخيها شعيب وابنه عمرو. فهذا ذهاب منه إلى توثيق ابن حبان لها".[٣]

وليس الذهبي وابن حجر هما الوحيدان اللذان اعتمدا توثيق ابن حبان، بل غيرهما مثل الزيلعي، والعراقي حيث يقول: "ومنهم زميله ومرافقه العراقي فإنّه لما عمل كتابا في الرجال ـ وكتب منه قسما يسيرا فقط ـ كان يحرص جداً على حكاية توثيق ابن حبان للرجل، ولو كان فيه توثيق عدد من الأئمة.[٤] وورث عن العراقي هذا تلميذان: نور الدين الهيثمي، وسبط ابن العجمي.[٥]

---

[١] الدارقطني، علي بن عمر، السنن، تحقيق عبدالله هاشم يماني، دار المعرفة بيروت، ١٩٦٦م، ج١، ص١٤٢، حديث:٢٥، وحديث:٢٦.

[٢] ابن حجر، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٩٨٦م، ص ٧٤٧، ترجمة:٨٥٩٧.

[٣] محمد عوامة، مقدمة تحقيق الكاشف، للذهبي، ج١، ص٣٢.

[٤] المرجع السابق، ج١، ص٣٣، قال محمد عوامة: "وتجد هذه النقول في حاشية الكاشف هذه ابتداء من ص١٧-٢٠٠. فتأملها تجد أسلوبه وعبارته يدلان على اهتمامه به، وانظر على سبيل المثال ترجمة:١٤٩، وترجمة:١٥٤".

[٥] المرجع السابق، ج١، ص٣٣.

"أما الهيثمي: فمشهور بذلك في كتابه "مجمع الزوائد". وأما البرهان سبط ابن العجمي: فقال في مقدمة كتابه "نثل الهميان في معيار الميزان..." وهو يذكر منهجه في استدراكاته على "ميزان الاعتدال": "ورأيت المؤلف قد اقتصر على تضعيف أشخاص أو تجهيلهم، وقد ذكرهم بعض الحفاظ... وغالبهم في ثقات ابن حبان. فإن قيل: وإذا كان كذلك فما فائدة ذكرك إياه في ثقات ابن حبان؟ فالجواب: أنّه يكون قد اجتمع فيه جرح وتعديل، وهذه مسألة خلاف. فإن قيل: إن المؤلف قد قال في "الميزان" في ترجمة عمارة بن حديد: لا يفرح بذكر ابن حبان له في الثقات، فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج بمن لا يعرف.

أقول: إنّ هؤلاء الأئمة يؤيدون وينقلون توثيق ابن حبان في أخصّ كتبهم وأفضلها، فكيف بمن لا يقبل توثيق ابن حبان، وقبل توثيقه شيخ المتشددين ابن القطان(ت٦٢٨هـ) الذي عرف بتشدده وتعنته كما وصفه العلماء، والزيلعي (ت٧٤٣ هـ)، والذهبي (ت٧٤٨ هـ)، والعراقي (ت٨٠٦ هـ)، والهيثمي (ت٨٠٧ هـ)، وسبط ابن العجمي (ت٨٤١ هـ)، وابن حجر(ت٨٥٢هـ). وأخيرا أسأل: كيف يقبل ابن القطان المتشدد توثيق ابن حبان المتساهل كما زعموا؟ هذا غير ممكن فعلا لو كان ابن حبان من المتساهلين في توثيق المجاهيل، والحقيقة أنّه التزم المنهج العدل الوسط،

ولذلك رضي بأحكامه هؤلاء الأئمة، وإن كان الكلام على غير ذلك فكانت هذه الحقيقة ماثلة بين أعيننا، ومن أراد غير الحق فله ما أراد.

ثم يقول محمد عوامة: "ومن المعاصرين أحمد شاكر، فإنّه يعتمد ذلك كثيرا في تعليقاته على "مسند أحمد" و"سنن الترمذي" وغيرهما. وكذلك شيخنا جهبذ العصر مولانا العلامة الحجة الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، فقد كتب إليّ في جواب سؤالي عن رأيه في ذلك: "وأما توثيق ابن حبان إذا انفرد فهو مقبول عندي معتد به إذا لم يأت بما ينكر عليه". ثم جاءني جواب شيخنا العلامة الشيخ عبد الله الصديق الغماري، وفيه جواب مماثل لجواب شيخنا الأعظمي، فالمعنى هو المعنى، والاستدلال هو هو. [١]

"وبهذا القول للذهبي وبموافقة ابن حجر له: استدل الأعظمي... على قبول مذهب ابن حبان في "ثقاته"، فقد كتبت إليه أسترشده في الجزم باعتماد توثيق ابن حبان لراو ولو انفرد، فكتب إليّ ما نصه: "وأما توثيق ابن حبان إذا انفرد: فهو مقبول عندي، معتدّ به إذا لم يأت بما ينكر عليه، وهو الذي يؤدي إليه رأي ابن حجر، فإنّه أقرّ قول الذهبي في "الميزان" إنّ الجمهور على أنّ من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما

[١] محمد عوامة مقدمة تحقيق، الكاشف، للذهبي، ج١، ص٣٤.

ينكر عليه فحديثه صحيح، أقره في حقّ من لم يوثقه أحد، فإذا كان ابن حبان وثقه فهو أولى بالقبول، وموافقة شيخنا عبد الله الصديق له".[١]

أقول: هذا كلام جيد مفيد، حيث قبل الأئمة ممن ذكرت هنا في هذا المبحث توثيق ابن حبان من حيث الجملة، وقد أسهبت في الكلام عنه، فقبول منهجه في التوثيق هو الصواب، لأنّ فيه فوائد جمّة لا تحصى، ومن أهمها عدم ردّ كثير من الأحاديث، وهذه ميزة كبرى، وعمل جليل لا ينسى لابن حبان.

"أما الجمهور الذين نقل مذهبهم في اللسان: فلم يراعوا هذا التدقيق، وسدوا الباب مرة واحدة، للاحتمال المتطرق إلى ذلك المجهول بكونه ثقة أو كونه ضعيفا، والاحتمال يسقط معه الاستدلال، وأكدّ لهم ذلك أنّ أغلب المجاهيل حالهم كذلك -أعني ضعفاء- لأنّهم لو كانوا ثقاتاً لاشتهروا وعرفوا بين المحدثين، كما هو حال سائر الثقات، ولا يخفى أن هذا المنزع فيه ضيق وتشديد، قد يفوت معه كثير من الأحاديث الثابتة في نفس الأمر ويضيع العمل بها، وأنّ مذهب ابن حبان وموافقيه ممن حكينا مذهبهم أولى بالنظر والقبول، لجمعه بين المصلحتين والله أعلم".[٢]

---

[١] المرجع السابق، ج١، ص٥٥.

[٢] المرجع السابق، الكاشف، للذهبي، ج١، ص٢٧.

ومن خلال عرض ما سبق تبين من موقف الذهبي وابن حجر ما يلي:

أولاً: أنهما لم يوافقا ابن حبان في كثير من آرائه في تجريح الرواة، وانتقدا منهجه فيه بشدة، وقد وافقاه في توثيقه.

ثانيا: إنهما وإن خالفاه من حيث الظاهر في توثيق بعض الرواة وفي بعض الأمكنة، إلاّ أنهما وافقاه في غالب الرواة الذين وثقهم.

ثالثا: قول ابن حجر "مقبول" عن رواة في التقريب زادوا عن الألف وخمسمائة راو، يدّل على اعتماده توثيق ابن حبان، فلو كانوا مجاهيل كما قال البعض لتوجب على ابن حجر النصّ على جهالتهم، ومن غير الممكن تقليد ابن حبان إن أخطأ.

رابعا: لو أنكرا عليه إخراجه حديث راو نص الأئمة على أنّه مجهول، ولم يخرج حديثه أحد من الأئمة، وليس لذلك الحديث متابع أو شاهد فهذا انتقاد مقبول منهما.

خامسا: ابن حبان ليس هو أوّل ولا آخر من اعتُرض على أحكامه ومنهجه، فقد استدرك على من هو خير منه، بل من شيوخ شيوخه كالبخاري ومسلم وغيرهما، وإن أنكر على هذين الإمامين فلا يضير ابن حبان أن ينكر عليه، فهو صاحب منهج ومدرسة، وإمام مجتهد في فنه، ولا يعاب عليه أنه استدرك عليه، وإن أخطأ فلا يعني أنه معصوم.

المبحث الثاني: آراء علماء الحديث المعاصرين في منهج ابن حبان ونقاشهم

إنّ أول من تزعم هذه الحملة ضد منهج وعمل ابن حبان هو المعلمي اليماني في كتابه (التنكيل) وكتابه (الأنوار الكاشفة)، ثم تبعه الألباني وتلاميذه من بعده، فقد تكلم عن منهج ابن حبان في كثير من المواضع من كتبه، فمرّة يرفع توثيقه وحكمه على الرجال، ومرّة يخسف به وبمنهجه؛ لذا لا بدّ من توضيح نقد كل عالم، ثم مناقشته فيما نقد.

المطلب الأول: المعلمي اليماني والشيخ الألباني رحمهما الله تعالى.

يقول المعلمي اليماني في بحث حول توثيق العجلي: "... فابن حبان قد يذكر في "الثقات" من يجد البخاري سماه في "تاريخه" من القدماء، وإن لم يعرف ما روى، وعمن روى، ومن روى عنه، ولكن ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد في روايته ما استنكر، وإن كان الرجل معروفاً مكثرا، والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء، وكذلك ابن سعد، وابن معين والنسائي وآخرون غيرهم يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة بأن يكون له فيما يروي متابع أو شاهد، وإن لم يرو عنه إلاّ واحد، ولم يبلغهم عنه إلاّ حديث واحد".[1]

---

١ اليماني، عبد الرحمن بن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق وتعليق: محمد ناصرالدين الألباني، طبع على نفقة الشيخ محمد نصيف وشركاه، ج١، ص٨٢.

أقول: أكرر الردّ هنا كما قلت سابقا، أنّ ابن حبان فهم من صنيع الأئمة كالبخاري وابن أبي حاتم أنّ سكوتهم هو تعديل فعدّل ووثق من سكتوا عليه، هذا إذا كانت روايته مستقيمة ولم يأت بما ينكر كما ردّ المعلمي على نفسه هنا، وقصة أنّهم مجاهيل لم تثبت؛ أذ عدلهم ابن حبان وذكرهم غيره وسكت عليهم فيكفيهم أنّ ابن حبان عرفهم أو عرف روايتهم، وقول المعلمي: "أن ابن حبان ذكرهم في ثقاته وقال إنّه لم يعرفهم ولم يعرف روايتهم ولا عمن رووا" يجاب عليه بقول ابن حبان نفسه الذي تقدم ذكره عند الردّ على ابن عبد الهادي.[١]

وقال المعلمي في الأنوار الكاشفة: "وتوثيق العجلي وجدته بالاستقراء كتوثيق ابن حبان أو أوسع".[٢] وتبعه على ذلك الألباني، في مواطن كثيرة

---

١ ولكن الصواب في الرد على الإمام ابن عبد الهادي وغيره أنّ من ذكره ابن حبان في كتابه الثقات وصرّح بعدم معرفته له، فليس مراده في ذلك تعديله، أو قبول روايته؛ بل مقصده هو من أجل معرفة من كانت له رواية فحسب، لا من أجل الاعتماد عليه فيما يرويه، والدليل على ذلك ما ذكره ابن حبان نفسه في كتاب "الثقات" في ترجمة الفزع: "شهد القادسية، يروي عن المقنع، وقد قيل: إن للمقنع صحبة، ولست أعرف فزعًا، ولا مقنعًا، ولا أعرف بلدهما، ولا أعرف لهما أبًا، وإنما ذكرتهما للمعرفة لا للاعتماد على ما يرويانه". ابن حبان، الثقات، ج ٧، ص ٣٦٩، ترجمة: ١٠٢٩٠.

٢ اليماني، عبد الرحمن بن المعلمي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السّنة من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية، بيروت، ١٤٠٢هـ، ص ٤٤.

من كتبه، منها قوله في سلسلة الأحاديث الصحيحة: " العجلي معروف بالتساهل في التوثيق، كابن حبان تماماً، فتوثيقه مردود إذا خالف أقوال الأئمة الموثوق بنقدهم وجرحهم".[١]

وأما كون توثيق العجلي كتوثيق ابن حبان فهذا من باب توارد الخواطر وليس من باب التقليد، لأنّ العلماء المحققين كالدارقطني وابن القطان والذهبي وابن حجر وغيرهم قد اعتمدوا توثيق ابن حبان، فإذا كان العجلي مثل ابن حبان فقطعا قد اعتمد الأئمة توثيقهما، وأما قول الألباني أنه مردود فإن كان معه دليل على ردّ توثيق العجلي فنعم الرأي، وإن كان ابن حبان قد وثق من وثقه بناءً على اجتهاده وإمامته وتضلعه في هذا العلم وموافقة للجهابذة أمثال البخاري وغيره وموافقة المتأخرين له كالذهبي وابن حجر قبلت قوله لأنّه إمام منهج، وبالتالي لا أتفق مع الشيخ الألباني ومن نحا هذا المنحى المتشدد من توثيق العجلي وابن حبان وغيرهما.

وثبت بالدليل أنّ ابن حجر اعتمد توثيق ابن حبان وهذا ما أثبته في المبحث السابق، وقد اعتمد ابن حجر كذلك توثيق العجلي مرات كثيرة خاصة مع توثيق ابن حبان فها هو قد ذكر حفص ابن عمر بن عبيد

١ الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف، الرياض، ج٢، ص ٢١٨، حديث:٦٣٣.

الطنافسي في "التقريب" وقال عنه: ثقة. [١] مع أنه لم يذكر في "التهذيب" له موثقاً غير العجلي.[٢] وها هو يقول عن أم الأسود الخزاعية في "التقريب": ثقة.[٣] مع أنّه لم يذكر أنّ أحداً تكلم عنها في "التهذيب" غير توثيق العجلي.[٤] ولما ذكر في "التهذيب": البراء بن ناجية الكاهلي، وتوثيق العجلي وابن حبان له، مع قول الذهبي عنه: فيه جهالة لا يعرف، تعقب ابن حجر قول الذهبي بقوله: قد عرفه العجلي وابن حبان فيكفيه.[٥]

وقد ضعف الشيخ ناصر الدين الألباني كثيراً من الأحاديث في صحيح ابن حبان في كتاب سماه "التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان"، وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذه من محفوظه"، فذكر حكمه على الأحاديث بشكل مقتضب جداً، حيث كان يقول: صحيح، أو ضعيف، ثم يحيل إلى كتبه المشهورة، مما يتعسر متابعة حكم الشيخ على الأحاديث،

---

١ ابن حجر، تقريب التهذيب، ج١، ص ١٧٣. ترجمة:١٤١٧.

٢ ابن حجر، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٤م، ج٢، ص٣٥٢ ، ترجمة: ٧١٥.

٣ ابن حجر، تقريب التهذيب، ج١، ٧٥٥. ترجمة: ٨٧٠٢.

٤ ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١٢، ص٤٨٦، ترجمة: ٢٩١٢.

٥ المصدر السابق، ج١، ص ٣٧٤، ترجمة:٧٨٧.

وبيان السبب الذي ضعف من أجله الحديث، لذلك يحتاج كتاب الألباني هذا إلى رسالة علمية لمناقشة أقواله، وتبين الحق في الأحاديث التي ضعفها، لذلك لن اتطرق إليه في هذا البحث.

ومن أهم أقوال الألباني على ابن حبان ومنهجه، ما جاء في تمام المنّة، قال: "القاعدة الخامسة عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان... إنّ المجهول بقسميه لا يقبل حديثه عند جمهور العلماء، وشذ عنهم ابن حبان فقبل حديثه، واحتج به وأورده في صحيحه، قال ابن حجر في لسان الميزان: "... قال ابن حبان: من كان منكر الحديث على قلته لا يجوز تعديله إلاّ بعد السبر، ولو كان ممن يروي المناكير، ووافق الثقات في الأخبار، لكان عدلا مقبول الرواية؛ إذ الناس أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح فيجرح بما ظهر منه من الجرح هذا حكم المشاهير من الرواة، فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلاّ الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها".[١]

أقول: في نقاش الألباني إنّ حكمك أيها الشيخ الفاضل في بداية حديثك على أنّك لا تعتمد على توثيق ابن حبان غير عادل، فإن كنت تختص بهذا الحكم لنفسك فلا بأس، وإن كنت في تعميمك هذا القول أي أنّ

١ الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ص٢٠.

الجميع لا يعتمد على توثيق ابن حبان فهذا قول خالفت فيه من سبقك من الأئمة بأخذهم بتوثيق ابن حبان كالذهبي وابن حجر كما بينت سابقا.

وعلى فرض ثبوت عبارة ابن حبان التي نقلها عنه ابن حجر فإني لم أجدها في كتب ابن حبان بهذه الصيغة، فقد يكون ابن حجر نقلها بالمعنى، والناظر في هذه العبارة لابن حبان يراها صحيحة لا إشكال فيها، ولم يقل أحد، لا ابن حبان ولا ابن حجر، ولا غيرهما من العلماء بقبول رواية المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلاّ الضعفاء، فهم متروكون عند ابن حبان وعند غيره أو الذين خالفوا الثقات.

ثم يقول الألباني: قال ابن حجر: "قلت: وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أنّ الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة حتى يتبين جرحه مذهب عجيب، والجمهور على خلافه، وهذا مسلك ابن حبان في كتاب الثقات الذي ألّفه، فإنّه يذكر خلقا نصّ عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون، وكان عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور، وهو مذهب شيخه ابن خزيمة، ولكن جهالة حاله باقية عند غيره".[١]

١ المرجع السابق، ص٢١.

قلت: هذا أولاً لا ينطبق على الرواة الذين أخرج لهم ابن حبان في صحيحه إلاّ نادرا، والنادر لا حكم له، وإذا كان سبقه نص على جهالة هذا الراوي فأنا في هذه الحالة لا أوافق ابن حبان فيما ذهب إليه، وقيدتها أن من سبق ابن حبان قد سكت عليه ولم يجرح، ففي هذه الحال الراجح قبول روايته.

ثم يقول الألباني: "ومن عجيب أمر ابن حبان أنّه يورد في الكتاب المذكور بناء على هذه القاعدة المرجوحة جماعة يصرح في ترجمتهم بأنه "لا يعرفهم ولا آباءهم" فقال في الطبقة الثالثة: "سهل، يروي عن شداد بن الهاد، روى عنه أبو يعفور ولست أعرفه ولا أدري من أبوه".[١]

ثم يقول الألباني: ومن شاء الزيادة في الأمثلة فليراجع الصارم المنكي.[٢] وقال بعد أنّ ساقها: "وذكر ابن حبان في هذا الكتاب خلقا كثيرا من هذا النمط، وطريقته فيه أنّه ذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولا لم يعرف حاله، وينبغي أن ينتبه لهذا ويعرف أن توثيق ابن حبان للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق".[٣]

---

١ المرجع السابق، ص٢١.

٢ ابن عبد الهادي، الصارم المنكي في الرد على السبكي، ص٩٢-٩٣.

٣ الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ص٢٣.

قلت: غالب الذين هم من هذا القبيل من التابعين، والتابعون في الجملة عدول والراجح قبول حديثهم. وكلامي هنا على من ذكره وعرفه، ولم ينص على أنّه لا يعرفه، ومثل هؤلاء الذين هم من هذا القبيل لم يرو لهم ابن حبان في صحيحه ويكون ذكره لهم من أجل المعرفة فقط.

ثم يقول الألباني: "ولهذا نجد المحققين من المحدثين كالذهبي والعسقلاني وغيرهما لا يوثقون من تفرد بتوثيقه ابن حبان... ومما ينبغي التنبه له أن قول ابن عبد الهادي: "وإن كان مجهولا لم يعرف حاله" ليس دقيقا: لأنه يعطي بمفهوم المخالفة أن طريقة ابن حبان في "ثقاته" أن لا يذكر فيه من كان مجهول العين وليس كذلك، بدليل قوله المتقدم في سهل: "لست أعرفه، ولا أدري من أبوه" وكذلك قول ابن حجر: "برواية واحد مشهور" يوهم أن ابن حبان لا يوثق إلاّ من روى عنه واحد مشهور لأنّه إن كان يعني مشهورا بالثقة كما هو الظاهر، فهو مخالف للواقع في كثير من ثقاته، وإن كان يعني غير ذلك فهو مما لا قيمة له، لأنه إما ضعيف أو مجهول، ولكل منهما رواة في كتاب "الثقات" وإليك بعض الأمثلة من طبقة التابعين عنده.(١)

١ المرجع السابق، ص٢٤، بتصرف، وهذه بعض الأمثلة التي ذكرها الألباني يدلل فيها على كلامه:

قلت: إنّ قول الألباني: إن الذهبي وابن حجر وغيرهما لا يوثقون من تفرد بتوثيقه ابن حبان، يجاب عن ذلك إذا خالف الثقات، وإن لم يخالفهم فهما يعتدان بتوثيقه، وقد بينت ذلك في المبحث الأول، وبينت أنّهما يعتمدان توثيقه من حيث الجملة، إذا لم يجدا قولا لغيره أي مع تفرده، وهذا هو الصواب عندي، والأمثلة التي ساقها الشيخ لا تعتبر دليلا كافيا على ذلك فقد ذكرت عشرات الأمثلة التي تدل على عكس ما قال الشيخ هنا ومن أخص كتبهما أي الكاشف والتقريب.

ولهذا يلخص الألباني كلامه فيقول بعد أن ذكره هذه الأمثلة: "والخلاصة أن توثيق ابن حبان يجب أن يتلقى بكثير من التحفظ والحذر لمخالفته

١- إبراهيم بن عبد الرحمن العذري. قال في: ج٤، ص١٠: " يروي المراسيل، روى عنه معان بن رفاعة". ثم ذكر له بإسناده عنه مرسلا: "يرث هذا العلم من كل خلف عدوله...". الحديث. قلت: ومعان هذا قال الحافظ نفسه فيه: " لين الحديث". وقال الذهبي: "ليس بعمدة، ولا سيما أتى بواحد لا يدري من هو! ". يعني إبراهيم هذا، فهو مجهول العين، وأشار ابن حبان إلى هذا فقال في ترجمة معان من الضعفاء، ج٣، ص٣٦: " منكر الحديث، يروي مراسيل كثيرة، ويحدث عن أقوام مجاهيل، لا يشبه حديثه حديث الأثبات".

٢ - إبراهيم بن إسماعيل. قال في: ج٤، ص١٤-١٥: "يروي عن أبي هريرة، روى عنه الحجاج بن يسار". قلت: الحجاج هذا - ويقال فيه: ابن عبيد - قال الحافظ فيه: مجهول". وكذا قال قبله أبو حاتم وغيره كما في "ميزان" الذهبي، وبين وجه ذلك فقال: "روى عنه ليث بن أبي سليم وحده"! وليث هذا ضعيف مختلط كما هو معروف حتى عند ابن حبان، ج٢، ص٢٣١. وغيرهما الكثير....

العلماء في توثيقه للمجهولين. لكن ليس ذلك على إطلاقه كما بينه العلامة المعلمي في "التنكيل": مع تعليقي عليه، وإنّ مما يجب التنبيه عليه أيضا، أنه ينبغي أنّ يضم إلى ما ذكره المعلمي أمر آخر هام، عرفته بالممارسة لهذا العلم، قلّ من نبه عليه، وغفل عنه جماهير الطلاب، وهو أنّ من وثقه ابن حبان، وروى عنه جمع من الثقات، ولم يأت بما ينكر عليه، فهو صدوق يحتج به. وبناء على ذلك قويت بعض الأحاديث التي هي من هذا القبيل، كحديث العجن في الصلاة، فتوهم بعض الناشئين في هذا العلم أنني ناقضت نفسي، وجاريت ابن حبان في شذوذه، وضعف هو حديث العجن".[١]

أقول: وخلاصة كلامي وحسب ما فهمته من كلام الألباني أنه لا يردّ توثيق ابن حبان دائما وإنما له منهج في ذلك، وهذا الذي ذكره في الفقرة الأخيرة يحتاج إلى استقراء تام، وبيان رأيه فيمن وثقهم ابن حبان، حيث قال هنا: إنّه يجب أن يؤخذ توثيقه بكثير من التحفظ والحذر في مخالفته العلماء

---

[١] الألباني، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، ص٢٠-٢٥.

القاسمي، المسح على الجوربين، المكتب الإسلامي، بيروت، تقديم أحمد شاكر، تحقيق محمد ناصر الألباني، ص٣٥-٣٧. وللمزيد انظر كتاب المعلمي اليماني، التنكيل، ج١، ص٣٠٢-٣٠٢، وردّ الألباني على الحبشي. وكذلك أنظر محمد ناصر الألباني: بحث كيفية الرفع من السجود، ص١٩٧-٢٠٧.

بتوثيقه للمجاهيل، وهذا رأي خاص بالشيخ وهو لا يخالف ما توصلت إليه من قبول توثيق ابن حبان إذا لم يخالف الأئمة.

وهناك كثير من العلماء المعاصرين قد انتقدوا طريقة الألباني ومنهجه من توثيق ابن حبان وموافقته للمعلمي في تقسيمه توثيق ابن حبان إلى خمس مراتب، منهم الدكتور ماهر ياسين الفحل حيث يقول: "والحقّ في ذلك أنّ ما قرره العلامتان المعلمي والألباني إطلاق يفتقر إلى تقييد، لتصحح هذه القاعدة، وأجاد بعض الباحثين في تفصيل ذلك، إذ قسم الرجال الذين ترجم لهم ابن حبان في ثقاته إلى قسمين...".[١]

وختاماً نص الباحث نفسه فقال: "والفصل في الرواة الذين سكت عليهم ابن حبان هو عرضهم على كتب النقد الأخرى، فإن وجدنا فيها كلاماً أخذنا بما نراه صواباً مما قاله أصحاب كتب النقد، وإن لم نجد فيها كلاماً شافياً طبقنا قواعد النقاد عليهم، وقواعد ابن حبان نفسه. وأغلب الرواة

[١] يشير ماهر ياسين الفحل إلى تقسيم عداب الحمش، في كتابه رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والعديل بين التوثيق والتجريح، ص ٧٢، حيث يقول: " القسم الأول: الذين انفرد بالترجمة لهم. القسم الثاني: الذين اشترك مع غيره بالترجمة لهم، وهم على قسمين أيضاً: ١- الرواة الذين أطلق عليهم ألفاظ الجرح والتعديل، وهؤلاء الرواة لم يكونوا على درجة واحدة، بل كان فيهم الحافظ والصدوق والمجروح والضعيف والمجهول. ٢- الرواة الذين سكت عنهم، وفيهم الحافظ والصدوق والمستور والمجهول والضعيف ومنكر الحديث.

الذين يسكت عليهم ابن حبان، ويكون الواحد منهم قد روى عنه ثقة، وروى عن ثقة، يكونون مستورين، يقبلون في المتابعات والشواهد، ولذلك فإنني قلت في رسالتي عن ابن حبان في الرواة الذين ترجمهم ساكتاً عليهم: بأنّهم على ثلاث درجات:

أ- فمنهم الثقات وأهل الصدق.

ب- ومنهم رواة مرتبة الاعتبار.

ج- ومنهم الرواة الذين لا تنطبق عليهم شروط ابن حبان النقدية في المقبول، وهؤلاء ذكرهم للمعرفة".[١]

أقول: الجديد في كلام الفحل في تعليقه على كلام عداب الحمش أنّه لا يوافق اليماني ولا الألباني في تقسيمهما لمن وثقهم ابن حبان إلى خمسة أقسام، وأن كلامهما على إطلاقه ويحتاج إلى تقييد، بل يرجح ما قسمه عداب الحمش من جعلهم على مرتبتين، من وثقه وتفرد به، والثانية من شاركه في توثيقهم غيره من الأئمة.

---

[١] ماهر ياسين الفحل، مستدركاته على تحرير التقريب لشعيب الأرنؤوط، وبشار عواد، دار الحديث، الحديث، ١٤٢٥هـ، العراق الأنبار، ترتيب وتنسيق ابن عبد الوهاب السالمي، موقع أهل الحديث، خزانة الأبحاث والكتب، http://www.ahlalhdeeth.com، ص٢٠. نقلا عن كتاب: عداب محمود الحمش، رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل، ص ٧٢.

قلت: هذا خلاصة هذا المبحث التي طال انتظارها فقد لخصها الشيخ ماهر بكلمات عزّ نظيرها في مثل هذه الموضوع الشائك المتشابك، وكأني بالشيخ ماهر يرجح ما رجحه الشيخ محمد عوامة عند كلامه عن منهج الذهبي وابن حجر في مقدمة الكاشف، ويثبت قاعدة جليلة وموقفا عدلا وسطا من توثيق ابن حبان وهذا مرادي والمعول عليه في هذا المبحث، ثم يلتفت الفحل بعد عدم قبوله لحكم المعلمي وتصنيفه رجال ابن حبان إلى خمسة أقسام وموافقة الألباني له بأن عملهما إطلاق يفتقر إلى تقييد، وبعد ذلك أشار إلى عمل عداب الحمش وأثنى على تقسيمه وهذا ما أيده.

ثم يقول الفحل: "ومن المناسب أن أنقل هنا ما أملاه سليمان العلوان، إذ قال عن كتاب "الثقات" لابن حبان، وحصل لنا استقراء للكتاب، وأنّه على أقسام:

١. أن يوثق من ضعفه بنفسه في كتابه المجروحين، فله حالتان:

أ ـ أن يكون تغير اجتهاده، إحساناً للظن في أئمة الإسلام.

ب ـ أن يكون قد وهم فيه، ومن الذي يسلم من الوهم، ويعرى من الخطأ.

ولقد وقفت على كتاب لبعض من يتصدى للتصحيح والتضعيف من أهل عصرنا ممن يلمز ابن حبان، ولا يعتد في تصحيحه، فوجدت في كتابه

خمسين خطأ له، فلو كان كل عالم يخطئ تطرح أقواله لكان هذا أولى بالطرح".[١]

٢ ـ "أن يوثقه ابن حبان ويضعفه غيره، فهذا سبيله سبيل الاجتهاد، وهناك جماعة وثقهم أحمد وضعفهم البخاري، فهل يقول عاقل أن أحمد متساهل. وهناك جماعة وثقهم ابن معين وابن المديني وضعفهم غيرهم، فهل يقول أحد بأنهما متساهلان. ولو فتحنا هذا الباب ورمي أئمة الحديث بالتساهل مع بذلهم وجهدهم وتعبهم، لفتحنا باباً عظيماً للتجرؤ على هداة الإسلام والعلماء الأعلام".[٢]

٣. "أن لا يروي عن الراوي إلاّ راو واحد، ولا يأتي بما ينكر عليه من حديثه، فابن حبان يرى أنّه ثقة لأنّ المسلمين كلهم عدول، لذلك أودع من هذه صفته في كتابه الثقات. وهذا اجتهاد منه، خالفه فيه

---

[١] نقلا عن ماهر ياسين الفحل، مستدركاته على تحرير التقريب، ص٢٢.

[٢] المرجع السابق، ص ٢٢. قلت: هذا مِفصل من مفاصل منهج ابن حبان، ولقد أثبت ومن خلال استقراء منهج ابن حبان كاملا، أنه إمام مجتهد في هذا الفنّ كما هو شأن غيره، ولا يقال عنه: إنّه متساهل لأن غيره هذا حالهم، قد اجتهدوا فصححوا أو ضعفوا، ولم ينكر أحد عليهم، ولم يقل أحد عنهم: إنهم متساهلون.

الجمهور".[١] ولكن قوله هذا ليس فيه ضعف، بل فيه قوة، خصوصاً في التابعين. بل إنّ ابن القيم قال: "المجهول إذا عدله الراوي عنه الثقة ثبتت عدالته؛ وإن كان واحداً على أصح القولين". وأكثر المعاصرين شنع على ابن حبان من جهة هذه المسألة فقط، فلا يكاد يمر ذكر ابن حبان في كتبهم إلاّ ويوصف بأنّه من المتساهلين في التصحيح فلا يعتمد عليه، والأولى على منهجهم تقييد تساهله في هذه المسألة، لا أنّه يعمم وتهضم مكانة الرجل العلمية، حتى جر ذلك إلى طرح قراءة كتبه، وخاض في ذلك من يحسن ومن لا يحسن دون بحث وتروي".[٢]

٤. "أن يروي عن الراوي اثنان فصاعداً ولا يأتي بما ينكر من حديثه فيخرج له ابن حبان في ثقاته وهذا لا عتب عليه فيه لأنه هو الصواب. مع العلم أن العلماء اختلفوا في ذلك على أقوال:

أ. القبول مطلقاً، وهو الراجح.

ب. الرد مطلقاً.

---

[١] وقد أثبتّ أنّ الجمهور عند عملهم وتطبيقهم فعلوا ذلك، وابن حبان مظهر لما اضمروا، بل ثبت عندي بالأدلة أن ابن حبان مع الجمهور، وأنّه لم يخالفهم في التوثيق لمن سموا بالمجاهيل، على الرغم من أنّ الجمهور اشترطوا لتوثيق الراوي رواية اثنين عنه.

[٢] نقلا عن ماهر ياسين الفحل، مستدركاته على تحرير التقريب، ص٢٢. أقول: وهذا الذي ذكره العلوان قد أكدته مرارا وقررته سابقا، وأفردت له باب خاصا للحديث عن الرواة الذين تفرد ابن حبان بتوثيقهم، وبينت أنه لم يكن أول من وثقهم، بل هو فهم من صنيع العلماء التوثيق الضمني الذي أشار إليه الأئمة، وصرح بذلك.

ج. التفصيل. والصواب الأول، ورجحناه لوجوه:

١. أن رواية اثنين فصاعداً تنفي الجهالة على القول الصحيح، نص على ذلك ابن القيم.

٢. أنّه لم يأت بما ينكر من حديثه، فلا داعي لطرح حديثه، بل طرح حديثه في هذه الحالة تحكم بغير دليل.

٣. أن الإمامين الجليلين الجهبذين الخريتين البخاري ومسلماً قد خرجا في صحيحهما لمن كانت هذه صفته ومثاله:...". [١]

قلت: شرحت هذا الأمر في أكثر من موضعٍ، وبينت أن رأي ابن حبان هو الصواب، ولا أعني هنا أن ابن حبان معصوم من الخطأ، بل هو مصيب في غالب الرواة الذين وثقهم ولم يخالفه إمام من الأئمة فيهم، لأنه إمام في علم الجرح والتعديل إلاّ مايكون من البشر من الخطأ.

---

١ قال الشيخ العلوان... "جعفر بن أبي ثور" الراوي عن جابر بن سمرة: "الوضوء من أكل لحوم الإبل" هذا الحديث أخرجه مسلم وتلقته الأمة بالقبول، حتى قال ابن خزيمة: لا أعلم خلافاً بين العلماء في قبوله. مع أنّ فيه جعفر بن أبي ثور لم يوثقه أحد إلاّ ابن حبان، ولكنّه لم يأت بما ينكر من حديثه وروى عنه اثنان فصاعداً، وقبل العلماء حديثه، وممن روى عنه عبد الله بن موهب وأشعث بن أبي الشعثاء وسماك بن حرب. ... هذا آخر ما أملاه شيخنا أبو عبد الله سليمان بن ناصر العلوان، بريدة، صباح الثلاثاء، ١٤/محرم/١٤١٣هـ. نقلا عن ماهر ياسين الفحل، مستدركاته على تحرير التقريب للشيخ شعيب الأرنؤوط، والدكتور بشار عواد، ص٢٤، بتصرف.

ويقول الألباني: "... فإن قولهم: "موثقون" دون "ثقات" إشارةٌ منهم إلى أن بعض رواته ليس توثيقهم قويا، فكأنّ الهيثمي يشير إلى أنّ عقبة هذا إنّما وثقه ابن حبان فقط، وأنّ توثيق ابن حبان غير موثوق به والله أعلم، وكون توثيق ابن حبان لا يوثق به مما لا يرتاب فيه المتضلعون في هذا العلم الشريف، وقد فصلت القول في ذلك في ردي على رسالة "التعقب الحثيث" للشيخ عبدالله الحبشي، وقد نشر في التمدن الإسلامي في مقالات متتابعة، ثمّ نشر في رسالة مستقلة تحت عنوان الرد على التعقب الحثيث".[١]

أقول: كيف تنكبت هنا لتوثيق ابن حبان رغم أنّ الأئمة، والأمّة قد قبلت توثيقه بلا منازع، والأدلة كثيرة خصوصا إذا وثقه ونصّ على توثيقه وروى له في صحيحه، ولكن أراك هنا قد ذكرت أن المتضلعين من أهل العلم لا يقبلون توثيقه، وهل فعلا ابن حبان كان العقبة لكي يردّ الحديث بمجردّ أنّ ابن حبان وثقه، وتقول: أنّ توثيق ابن حبان غير موثوق به، ويترتب على كلامك إن كان على إطلاقه أن لا تجعلنا نأخذ بتصحيحك الذي اعتمدت على توثيق ابن حبان فيه، أو إن سلمنا بكلامك تجعلنا لا نأخذ بمن أخذ بتوثيق ابن حبان كالذهبي وابن حجر وغيرهما.

---

[١] الألباني، محمد ناصر الدين، تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، ط٤، المكتب الإسلامي، بيروت، ص٨٩.

ثم قال الألباني في ردّه على البوطي في كتاب دفاع عن الحديث النبوي والسيرة: الحديث الرابع: قال (ص٢٦١) وقد ذكر حديث إسلام عدي بن حاتم مفصلا: "رواه ابن إسحاق والإمام أحمد والبغوي في معجمه بألفاظ متقاربة وانظر الإصابة للحافظ ابن حجر:٢/٤٦١". قلت: رجعت إلى "الإصابة" فرأيته قال: "وروى أحمد والبغوي في "معجمه" وغيرهما من طريق أبي عبيدة بن حذيفة قال: كنت أحدث حديث عدي بن حاتم فقلت: هذا عدي في ناحية الكوفة فأتيته فقال...".

قلت: فذكره بنحو سياق كتاب الدكتور وأحضر منه ثم رجعت إلى "مسند أحمد" فوجدت الحديث فيه (٤/٣٧٨ و٣٧٩) من الوجه المذكور، وأبو عبيدة هذا لم يوثقه أحد غير ابن حبان وهو لين التوثيق، ولذلك لم يعتمده، الحافظ في "التقريب" فقال فيه: "مقبول" يعني عند المتابعة، وإلاّ فلين الحديث كما نصّ عليه في المقدمة ولما كان الحديث لا يعرف إلا من طريقه فهو ضعيف لا سيما وهو في "الصحيح" مختصر بغير هذا السياق".[١]

[١] الألباني، محمد ناصر الدين، دفاع عن الحديث النبوي والسيرة، بدون تاريخ وطبعة، ص١١.

قلت: أبو عبيدة بن حذيفة هذا وثقه ابن حبان، وروى له في صحيحه عن عدي بن حاتم.[١]ويكفيه أنّ ابن حبان وثقه وروى له في صحيحه، وروى له غير ابن حبان كالحاكم في مستدركه ثم قال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذا اللفظ إنما اتفقا على حديث جرير بن عبد الله من سن في الإسلام فقط".[٢] وأخرج لأبي عبيدة غير واحد من أصحاب السنن، فأخرج له الدارقطني في سننه حديث "الضعينة"، وقال بعده: "كلهم ثقات".[٣] وذكره ابن حجر في "تهذيب التهذيب"، وقال: روى له النسائي.[٤] وقال عنه ابن حجر" مقبول من الثانية إشارة منه إلى توثيق ابن حبان، وقال: روى له النسائي وابن ماجه،[٥] وذكره الذهبي في

---

[١] ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد التميمي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الطبعة الثالثة، ١٩٩٧م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج ١٥، ص٧٢، حديث: ٦٦٧٩.

[٢] محمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكمت ٤٠٥ هـ، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م ج٢، ص ٥٦١، حديث: ٣٩٠٦.

[٣] علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني، السنن، تحقيق عبدالله هاشم يماني، دار المعرفة، بيروت،١٩٦٦م، ج٢، ص٢٢١.

[٤] ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج١٢، ص ٤٢٢، ترجمة:٢٧٠٥.

[٥] ابن حجر، تقريب التهذيب، ج١، ص٦٥٦، ترجمة:٨٢٢٩ .

الكاشف وسكت.[١] وكذا وثقه العجلي.[٢] وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وسكت عليه،[٣] إنّ خلاصة الأمر أنّ ابن حبان لم يتفرد بتوثيقه، وإنما وثقه العجلي أيضا والدارقطني، فهو على شرط ابن حبان، وأخرج له النسائي والبيهقي وغيرهم.

المطلب الثاني: الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة رحمه الله تعالى.

لا بدّ من عرض رأي الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة في منهج ابن حبان خصوصا رأيه وانتقاداته لابن حبان على كتابه الثقات، لكن قبل ذلك أعرض رأي المحدث اللكنوي قبل رأي أبي غدّة، لأنّ اللكنوي كان من المنصفين لابن حبان، وكلامه في غاية الروعة، حيث قال: "واعلم أنّ هناك جمعاً من المحدثين لهم تعنّت في جرح الأحاديث بجرح رواتها، فيبادرون إلى الحكم بوضع الحديث، أو ضعفه بوجود قدح ولو يسير في راويه، أو

---

[١] الذهبي، الكاشف، ج٢، ص٤٤١، ترجمة: ٦٧٢٧.

[٢] العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٩٨٥م، ج٢، ص٤١٣، ترجمة: ٢١٩٩.

[٣] ابن أبي حاتم، عبد الرحمن الرازي، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٥٢م، ج٩، ص٤٠٣، ترجمة: ١٩٣٦.

لمخالفته لحديث آخر منهم... ابن الجوزي، وعمر بن بدر الموصلي، والرضي الصّغاني اللغوي، والجوزقاني، وابن تيمية الحراني، والمجد اللغوي".[١]

قلت: ولم يذكر فيهم ابن حبان بأنّه من المتعنتين أو من المتشددين فلو كان كذلك لذكره لأنّه هنا في معرض البيان لكن محقق هذا الكتاب وهو الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة أدخل فيهم ابن حبان حيث قال في تعليقه على كلام اللكنوي:

"يشير المؤلف إلى مسلك خاطىء وقع فيه كبار المحدثين مثل يعقوب الفسوي شيخ الترمذي والنسائي، ومثل ابن حبان والجوزقاني وغيرهم، تورطوا فيه بإبطال أحاديث صحيحه وتضعيف أحاديث ثابتة؛ لأنّهم تجاوزوا ما يحسنونه، وهو أمر الإسناد والرواية إلى ما لا يحسنونه وهو أمر الفقه والدراية، وجرحوا بسبب ذلك الرواة بغير جرح، فوقعت لهم أخطاء منكرة".[٢] ثم ساق كما قال أمثلة من كتبهم.[٣]

---

[١] عبد الفتاح أبو غدة، تحقيق: الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للكنوي، ص٣٢٠، وانظر ما بعدها.

[٢] المرجع السابق، ص٣٢٠، وانظر ما بعدها.

[٣] انظر الأمثلة في كتاب اللكنوي، الرفع والتكميل، ص٣٢١ وما بعدها.

أقول: إنّ صدور الخطأ من هؤلاء الرواة لا يعني بحال انتقاص قدرهم، وخصوصا ابن حبان وقد أشيع عنه التشدد والتعنت، وأشيع عنه التساهل كما سيأتي قول عبد الفتاح، ولكن ما هو الراجح في أمره، وإذا كان ابن حبان قد ردّ أحاديث بناءً على هوى التعنت فلا نقبل منه هذا، وأما إذا ضعفها أو ردها بناءً على منهج علمي سليم، فالجميع يسّلم لابن حبان بالإمامة والاجتهاد في هذا العلم، ولذلك لا يعد ذلك من التعنت، وإنّما هو من التنوع في الاجتهاد.

ومن خلال عملي في صحيح ابن حبان لم أر أنّه ضعف حديثا، بلّ هو متهم بأنّه يوثق المجاهيل، فمن كان هذا حاله لا يردّ الأحاديث، بل قد يقويّ من هو ضعيف من الأحاديث ومن الرواة أيضا، والمعروف أنّ الشيخ عبد الفتاح هو من أكثر المؤيدين لإثبات توثيق المسكوت عنهم أو المجاهيل الذين لم يذكر فيهم جرح ولا تعديل، بالتالي نصرة منهج ابن حبان في توثيق المجاهيل أو من سموا بذلك.

ثم يقول اللكنوي مدافعا عن ابن حبان فيمن اتهمه بأنه متساهل في التوثيق: "وكثيرا ما تراهم يعتمدون على ثقات ابن حبان، والتزم ابن حجر في تهذيب التهذيب في جميع الرواة الذين لهم ذكر في ثقاته بذكر أنّه ذكره ابن حبان

في الثقات... ونسب بعضهم التساهل إلى ابن حبان، وقالوا: هو واسع الخطو في باب التوثيق، يوثق كثيرا ممن يستحق الجرح، وهو قول ضعيف فإنك قد عرفت أنّ ابن حبان معدود ممن له تعنت وإسراف في الرجال، ومن هذا حاله لا يمكن أن يكون متساهلا في تعديل الرجال، وإنما يقع التعارض كثيرا بين توثيقه وبين جرح غيره لكفاية ما لا يكفي في التوثيق عند غيره عنده".[١]

قلت: هذا كلام من اللكنوي يشكر عليه، فهو يبين أنّ من وصفه بالتشدد وحتى التعنت، كما يحلو للبعض، ليس مصيبا بالتساهل في التوثيق، فالأمر لا يعدو عن تهم تكال لابن حبان قد تجد عليها من الأمثلة شاردة أو واردة، ولكن عند التتبع لا تصمد، ومع ذلك أصر الشيخ عبد الفتاح على موقفه، وخالف اللكنوي في أنّ ابن حبان من المتساهلين والمتشددين، فهو يصفه بالتشدد كما مرّ، ثم هنا يصفه بالتساهل، حيث يقول في تعقيبه على اللكنوي:

"تابع المؤلف اللكنوي على هذا الرأي شيخنا التهانوي في "قواعد في علوم الحديث". وفي هذا الذي ذهبا إليه نظر بالغ، فإنّه لا تنافي بين ما نسب إلى ابن حبان من التساهل في باب التوثيق، وما بين ما ذكر عنه من

---

[١] اللكنوي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص٣٣٢-٣٣٥.

التعنت والإسراف في الجرح، فإنّه على ما يبدو: متساهل في التعديل، متشدد في الجرح، واشتهر تساهله في التوثيق اشتهارا كبيرا؛ إذ كلّ راو انتفت عدالة عينه كان ثقة عنده حتى يتبين جرحه، وقد نصّ على تساهله غير واحد من العلماء القدامى والمتأخرين، وأشار إليه شيخنا الكوثري في مواضع كثيرة في كتابه "المقالات"... ومن هذا تبين لك مذهب ابن حبان وتساهله في التوثيق. فإذا رأيت في كتب الرجال أو كتب الجرح والتعديل قولهم: وثقه ابن حبان، أو ذكره ابن حبان في الثقات، فالمراد بتوثيقه عنده: أنّ جهالة عينه انتفت ولم يعلم فيه جرح، وهذا مسلك متسع، خالف فيه جمهور أئمة الشأن، فكان به من المتساهلين في التوثيق".[١]

المطلب الثالث: الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى

ومن المحققين في هذا العصر المحقق أحمد شاكر اعتمد توثيق ابن حبان، حيث بين منهجه في تصحيح الأسانيد: "فعند تتبع الأسانيد التي حكم

---

[١] عبد الفتاح أبو غدّة، تحقيقه: للرفع والتكميل في الجرح والتعديل، للكنوي، ص٣٣٥-٣٣٧، بتصرف. وقد فصل الأمر أكثر هو والإمام اللكنوي، فكلٌ ذكر أمثلة وأدلة على ما يريد إثباته، وقد توسعت في الكلام عن توثيق ابن حبان في بحث توثيق المجاهيل والمسكوت عنهم، فقد بسطت الأمر بتمامه وذكرت كلا الرأيين مع الأدلة، وأثبت أن ابن حبان مع الجمهور، وخصوصا جمهور المحققين أمثال البخاري ومسلم وابن أبي حاتم وغيرهم.

عليها بالصحة، يلاحظ أن أهم القواعد التي يسير عليها في تصحيح إسناد حديث ما هي كالآتي:

أ. إذا ذكر البخاري الراوي في "تاريخه الكبير" وسكت عنه، ولم يذكره في الضعفاء فإن الشيخ يعتبر سكوته توثيقاً للراوي.

ب. إذا ذكر ابن أبي حاتم الراوي في الجرح والتعديل وسكت عنه أيضا، فإن الشيخ يعتبر سكوته عن الراوي توثيقاً له.

ج. كان يعتمد على توثيق ابن حبان، فالرواة الذين ذكرهم ابن حبان في كتاب الثقات ثقات عند أحمد شاكر.

د. توثيقه لـ عبد الله بن لهيعة بإطلاق.

هـ. توثيقه للمجهول من التابعين قياساً لحالهم على حال الصحابة".[١]

قلت: وهذا المنهج هو موافق لمنهج ابن حبان ومؤيد له، حيث كان ابن حبان يعتبر سكوت البخاري توثيقا للراوي المسكوت عنه، وكذلك يعتمد سكوت ابن أبي حاتم على من يوردهم في كتابه الجرح والتعديل، وهذه ركيزة ثانية في منهج ابن حبان لقبول الرواة المسكوت عنهم، والذين لم يظهر فيهم جرح ولا تعديل، وكذلك فقد أيدّ أحمد شاكر ما ذكرهم ابن حبان ووثقهم في ثقاته وروى حديثهم في صحيحه، وظهر هذا في مقدمة

---

[١] حكمت الحريري، علماء معاصرون، مجلة البيان، العدد:٣٩، المنتدى الإسلامي، ذو القعدة:١٤١١هـ/ مايو ١٩٩١م، ص ٢٩.

تحقيقه لكتاب صحيح ابن حبان، ولكن قدّر الله أن لا يتمه، فلو أكمله لكان موسوعة حديثية بحق، ولأثبت أن ابن حبان صاحب منهج لا يجارى، ولردّ على ما زعمه بعض العلماء الذين اتهموا ابن حبان ولم يعتمدوا توثيقه، بل عنفوا عليه وعابوا عليه صنيعه.

الخاتمة

١. أزال البحث الإشكالات التي أثيرت حول ابن حبان، وقواعده وشروطه في صحيحه ومنهجه، وأثبت الباحث أن شرطه أقوى في صحيحه عنه في كتابه الثقات، ومن تلك التهم تساهل ابن حبان في التوثيق، وتعنته في الجرح، وتهمة مخالفته للجمهور وغيرها.

٢. قرر الباحث أنّ الأئمة المتأخرين كالذهبي وابن حجر وتلاميذهم قد اعتدوا بتوثيق ابن حبان من حيث الجملة خلافا لما قاله البعض، وإن انتقدوه في بعض الأحيان، لكن فعلهم في كتبهم يدل على ذلك، فقد وقف الذهبي مما انفرد ابن حبان بتوثيقه مواقف ثلاثة: (ثقة، وصدوق، ووثق). ووجدت ذلك في كلام ابن حجر، حيث يقول: (ثقة، صدوق، مقبول)، فمثلا قال ابن حجر: مقبول في التقريب عن رواة زادوا على ألف وخمسمائة، وهذا اعتمادا لتوثيق ابن حبان. وجاء من بعدهما كذلك سبط ابن العجمي العراقي والهيثمي وغيرهم، وممن قبل توثيق ابن حبان من

المعاصرين، أحمد شاكر وحبيب الرحمن الأعظمي والصديق الغماري، والشيخ شعيب في غالب منهجه، والشيخ محمد عوّامة وغيرهم.

٣. دلل الباحث على تهافت دعاوى المعاصرين في انتقاد منهج ابن حبان وشروطه في صحيحه وصحيحه بشكل عام، ومن أبرزهم المعلمي اليماني والألباني، وغيرهما، حيث أثبت أنَّ المتقدمين والمتأخرين اعتدوا بمنهج ابن حبان من حيث الجملة، ولذا فلا يعوّل على انتقاد المعاصرين لمنهج وشروط ابن حبان وأحاديثه في صحيحه.

٤. أثبت الباحث موافقة محقق صحيح ابن حبان الشيخ شعيب الأرنؤوط، لابن حبان في تقريره لصحة عموم منهج ابن حبان وموافقته للجمهور في تسعين بالمائة كما قال، ثم اضطرابه في تضعيفه، لأكثر من مائتين وخمسين حديث في صحيحه.

المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن الرازي، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٥٢م.

ابن حبان، محمد بن حبان، الثقات، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، وتركي فرحان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

ابن حبان، محمد بن حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٧م.

ابن حجر، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٩٨٦م.

ابن حجر، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.

ابن عبد الهادي، محمد بن أحمد، الصارم المنكي في الردّ على السبكي، تحقيق: عقيل المقطري، تقديم: مقبل بن هادي الوادعي.

أحمد محمد شاكر، تحقيق: صحيح ابن حبان، بترتيب الأمير علاء الدين الفارسي، بدون تاريخ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

الألباني، محمد ناصر الدين، تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤.

الألباني، محمد ناصر الدين، دفاع عن الحديث النبوي والسيرة، بدون تاريخ وطبعة.

الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف، الرياض.

بشار عواد، وشعيب الأرنؤوط، تحقيق، تحرير تقريب التهذيب، لابن حجر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، مقدمة التحقيق، ١٤١٧هـ.

الحاكم، محمد بن عبد الله، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

حكمت الحريري، علماء معاصرون، مجلة البيان، العدد: ٣٩، المنتدى الإسلامي، ذو القعدة١٤١١هـ/ مايو١٩٩١.

الدارقطني، علي بن عمر، السنن، تحقيق: عبدالله هاشم، دار المعرفة، بيروت، ١٩٦٦م.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث شرح ألفية الحديث، دار الكتب، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.

العجلي، أحمد بن عبد الله، معرفة الثقات، تحقيق: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٩٨٥م.

العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، مقدمة ابن الصلاح مع شرحها التقييد والإيضاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد، دار الفكر، بيروت، ط١.

علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني، السنن، تحقيق عبد الله هاشم يماني، دار المعرفة، بيروت،١٩٦٦م.

القاسمي، المسح على الجوربين، المكتب الإسلامي، بيروت، تقديم أحمد شاكر، تحقيق محمد ناصر الألباني.

ماهر ياسين الفحل، توثيق ابن حبان من خلال مقدمة تحرير التقريب، لبشار عواد وشعيب الأرنؤوط، موقع أهل الحديث، خزانة الكتب والأبحاث، تاريخ التسجيل، مارس، ٢٠٠٣م.

ماهر ياسين الفحل، مستدركاته على تحرير التقريب لشعيب الأرنؤوط، وبشار عواد، دار الحديث، ١٤٢٥، العراق الأنبار، ترتيب وتنسيق ابن عبد الوهاب السالمي، موقع أهل الحديث، خزانة الأبحاث والكتب، http://www.ahlalhdeeth.com

محمد عوامة، مقدمة الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، دار القبلة، ومؤسسة علوم القرآن، جدة، ١٩٩٢م.

المناوي، عبد الرؤوف المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، تعليقات يسيره: لماجد الحموي. المكتبة التجارية، مصر، ط١، ١٣٥٦هـ.

اليماني، عبد الرحمن بن المعلمي، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السّنة من الزلل والتضليل والمجازفة، المطبعة السلفية ومكتبتها، بيروت، ١٤٠٢هـ.

اليماني، عبد الرحمن بن المعلمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق وتعليق: الألباني، طبع على نفقة الشيخ محمد نصيف وشركاه.